انّ الاسم الداخل عليه اللام امّا ان يكون المراد به الحقيقة
مع قطع النظر عن عوارضها او فرداً من افرادها فان كان
الاول كان لتعريف تلك الحقيقة ويسمّى تعريف الجنس
وان كان الثاني كان لتعريف ذلك الفرد وهو المسمّى بتعريف
العهد هذا هو الاصل ثم انّ الحكم على الحقيقة قد يكون
بشيء يكون ارتباطه بجميع افراده نحو انّ الانسان لفي
خسر فيقال انّ اللام لاستغراق الجنس وقد يكون لشيء
لا يمكن ذلك فيه فلا يسمّى الاستغراق نحو قوله تعالى
واخاف ان ياكله الذئب فاللام هنا للجنس دون
العهد والاستغراق قوله والرابع المبهم وهو شيئان
قالوا انّ المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة الى غير (من المعرفة)
المتكلم والمخاطب من دون الشرط ان يكون سابقا في الذكر
ثم انّ المبهم امّا ان يحتاج بحيث يستغني عن قضية او لا
يكون والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات (المراد بكون)
وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلا

من القضية هو الصلة للموصول وهي الجملة

ليا

ليها وافتقارها الى الصفة والصلة ولانها اذا اطلقت
لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات فان قلت
انّ هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها (مبهمات)
هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب
كما قالوا في مسلمان ومسلمين وكذا اللذان واللذين
قلنا عن ذلك جوابين احدهما لا نسلّم انّ هذان وهذين
تثنية هذا على حدّ مسلم ومسلمات (ذلك) وانما قالوا صيغة مو
ضوعة للتثنية هذا كما انّ هما لفظ موضوع للتثنية
هو وانقلاب الالف ياء في حال النصب والجر ليس للاعراب
بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية هذا في حال النصب
والجر كما انهم صاغوا الضماير في الاحوال الثلث فوضعوا
للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك هنا ولا شك
انّ اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على
انّ هذان ليس بتثنية هذا حذف الالف من هذا
اذ الالف في التثنية لا يحذف بل ينقلب اما واوا

Copyright © King Saud University